مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

"Tobruk University Journal of Social and Human Sciences"

تصدر نصف سنوية (يناير يوليو) عن جامعة طبرق

https://jshs.tu.edu.ly/

واتس :0910162364

رقم الإيداع القانوني 57/ 2021

الرقم الدولى الموحد:ISSN: 2789-5068

المداخيل المالية للدولة الأموية بدمشق من خلال المناطق التابعة لها في المشرق والغرب الإسلامي

41_ 132 هـ / 661 _ 749م

The Financial Revenues of the Umayyad State in Damascus Through Its Territories in the East and the Islamic West (41-132 AH / 661-749 AD)

د. ماجدة مولود رمضان الشرع

الأستاذ المشارك في التاريخ الإسلامي / قسم التاريخ / كلية الآداب / جامعة طرابلس . ليبيا

الملخص :

تنوعت مصادر الدخل لدى الدولة الأموية سواءً في بلاد المشرق أو المغرب الإسلاميين ما بين الخراج والجزية ، وغنائم الفتوحات ، وقد تنوعت غنائم الفتوحات فشملت سبائك الذهب والفضة ، والجواهر الثمينة ، ناهيك عن الأموال النقدية ، والخيول والأثاث، وغيرها ، وقد شكل الخراج مصدراً مهماً لخزينة الدولة الأموية وخصص له ديوان سمي بديوان الخراج ، وبلغت مداخيل الدولة من الخراج أضعاف ما كانت عليه في عهد الخلفاء الراشدين .

شكلت الجزية مصدراً مهماً من مصادر الدخل للدولة الأموية والتي فرضت على أهل الذمة في المناطق التابعة للأمويين، وقد اتبع ولاة الدولة سياسة مالية مجحفة ، أرهقت عامة الناس وتدهورت أوضاعهم المعيشية .

كانت مصادرة أموال الولاة والعمال في الولايات التابعة للدولة من مصادر الدخل التي اعتمدت عليها في سياستها المالية ، حيث ضيقت الخلافة الخناق على ولاتها وحاسبتهم عن الأموال التي بحوزتهم في المشرق والمغرب ، واتبعت سياسة المركزية في بيت المال فكانت الأموال تؤول لدمشق ، ومما لاشك فيه أن هذه السياسة الهدف منها تحجيم دور الولاة والعمال خوفاً من قيام الثورات ضدهم .

Knowledge World Co. For Digital Content عالم المعرفة للمحتوى الرقمي
Arab Online Database قاعدة البيانات العربية الرقمية
معرفة E-MAREFA

الكلمات المفتاحية : غنائم . الخراج . الجزية . مصادرة . ولاة

Abstract;

The sources of income for the Umayyad state, whether in the Islamic Levant or the Maghreb, varied between taxes, tribute, and the spoils of conquests. The spoils of conquests were diverse and included gold and silver bullion, and precious jewels, not to mention cash, horses, furniture, and others. The tax constituted an important source for the state treasury. The Umayyads devoted a diwan to him called the Diwan al-Tharaj, and the state's revenues from the tax amounted to many times what they were .during the era of the Rightly Guided Caliphs

The tribute constituted an important source of income for the Umayyad state, which was imposed on the people of Dhimmah in the areas belonging to the Umayyads. The state's governors followed an unfair financial policy that exhausted .the common people and deteriorated their living conditions

The confiscation of the funds of the governors and workers in the states belonging to the state was one of the sources of income that it relied on in its financial policy, as the Caliphate tightened the noose on its governors and held them accountable for the funds they possessed in the East and the West, and followed a policy of centralization in the treasury, so the funds were transferred to Damascus, and there is no doubt that this The policy aims to limit the role of governors and workers for fear of revolutions .against them

Keywords: spoils. Abscess. tribute. Confiscation. Governors

المقدمة :

شهدت بلاد الشام سنة 41ﻫ / 666م ظهور دولة ناشئة جاءت نتيجة لتراكمات وصراعات سياسية ومذهبية مرت بها الدولة العربية الإسلامية الأولي ببلاد الحجاز في أواخر أيامها ؛ بسبب الخلاف السياسي الذي كان قائم بين عثمان بن عفان وعلى بن أبي طالب حول مسألة الخلافة ، حيث أسفر ذلك الخلاف إلي استغلاله من قبل بعض الأطراف ؛ لغرض تأسيس دولة تكون مستقلة سياسيًا ومكانياً عن الدولة الأم في بلاد الحجاز عُرفت هذه الدولة بدولة الأمويين ببلاد الشام ومؤسسها معاوية بن أبي سفيان.

تمكنت هذه الدولة خلال فترة وجيزة من تأسيسها من تكوين فائض مالي كبير في مداخيلها، حيث كانت مصادر بعض تلك المداخيل المالية لا تتوافق في شرعيتها مع الدين الإسلامي ، فخلق ذلك نوعاً من التذمر والمعارضة لدى سكان المناطق الخاضعة لحكم الدولة الأموية والتي من أبرزها العراق وبلاد ما وراء النهر ، كذلك ساهم هذا الثراء والترف المالي في ظهور طبقات مترفة وفقيرة في المجتمع الأموي .

في هذا البحث سيتم التطرق بالحديث حول مصادر مالية الدولة الأموية والمآخذ والتصرفات الغير مسؤولة التي سُجلت على خلفاء الدولة وولاتهم بخصوص عملية توريد الأموال لخزانة الأمويين ببلاد الشام . وتم تقسيم موضوع البحث أربعة محاور وهي كالأتي :

1. أموال وغنائم الفتوحات الإسلامية في المشرق والغرب الإسلامي
2. الخراج
3. الجزية
4. مصادرة أموال الولاة والعمال في الولايات التابعة للأمويين في المشرق والغرب الإسلامي

- أموال وغنائم الفتوحات الإسلامية في المشرق والغرب الإسلامي

عقب تأسيس الدولة الأموية بدأ معاوية بن أبي سفيان[i] في عملية استكمال الفتوحات العربية الإسلامية في المشرق حيث قام أحد قادته سنة 42ﻫ / 667 م ويدعي عبد الله بن سوار العبدى بفتح [ii] منطقة القيقان[iii] وغنم غنائم كثيرة ومنها[iv] البراذين[v] القيقانية[vi].

كذلك تم فتح بلاد خراسان من قبل عبيد الله بن زياد الذي تمت توليته عليها من قبل معاوية بن أبي سفيان ،حيث غنم الكثير من الغنائم والأموال من قصور الملك الذي كان يحكم خراسان[7] ، كما قام المهلب بن أبي صفرة بفتح بلاد السند وهاجم الإقليم الممتد بين الملتمان [8]وكابل[9] .

حاول بعض القادة والولاة الأمويين أثناء عمليات الفتح للمناطق المذكورة آنفاً الاستئثار بالأموال والغنائم بها مثل الحكم بن الأقرع [10] الذي غنم في معركة جبل الاشل الكثير من سبائك الذهب والفضة ، حيث جاءه كتاب زياد بن أبيه والي خراسان عن أمر معاوية أن يصطفي له الذهب والفضة من الغنيمة لبيت المال ، فرد عليه الحكم : "إن كتاب الله أولى أن يُتبع من كتاب معاوية ، وقد سبق كتاب الله كتاب معاوية وقد قال عليه الصلاة والسلام : لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" ، ثم نادي في الناس اغدوا على غنائمكم، ولم يترك إلا الخُمس، فيقال إنه حبس إلى أن توفي سنة 51 ﻫ/ 671م[11] .

في 78 هـ / 545م ولي الحجاج بن يوسف الثقفي إقليم خراسان زمن الخليفة عبد الملك بن مروان (65 – 86 هـ / 684 – 705م) بدوره أمر الحجاج المهلب بن أبي صفرة بفتح خجندة و بلاد الصفد في بلاد ما وراء النهر ، حيث أدت هاتين المنطقتين الجزية[12] .

تولي قتيبة بن مسلم الباهلي ولاية خراسان سنة 87 هـ / 706م ، حيث افتتح بلاد صاغان صلحاً و التي كان بها الأتراك وأعاد السيطرة على بخارى، فسبى، وغنم ، واستولي علي الأموال، والأثاث والأسلحة التي كانت في قلعة نيزك، وبعث للحجاج خاتم ثمين[13] .

في نفس السنة فتح بيكند [14] ، حيث غنم غنائم كثيرة والتي منها أصنام وآنية من الذهب والفضة ، فقد أذابوا الآنية والأصنام خرج منها مائة وخمسمائة ألف مثقال من الذهب ، فقوى أمرهم، واشتروا السلاح، والخيل، وُجلبت الدواب لهم، وجعلوا يتنافسون في حسن الهيئة والعدة ، فبلغ الرمح سبعين دينار ، إضافة إلي السلاح الذي كان موجود في خزائن بيكند[15] أيضا صالحت مدينة سمر قند قتيبة الباهلي في فتحها على ألفي ألف ومائتي ألف في كل عام[16] ، وقيل إنه شرط عليهم حلية بيوت النار، والأصنام، فأعطوه، فأحرقها وجمع من بقايا مسامیرها خمسين ألف مثقال من الذهب ، وقد حصل على أثاث ومتاع لم يُر مثله وكان من جلة ذلك قدور يرقى إليها بسلالم[17].

قام الخليفة سليمان بن عبد الملك (54 _ 99 هـ / 674 _ 717 م) بتعيين يزيد بن المهلب على خراسان مرة أخرى، ففتح[18] إقليم جرجان[19] التي كان أهلها يصالحون على مائة ألف ومائتين دينار حتى جاءهم ابن المهلب، فصالحهم على مال كثير[20] ثم توجه إلى مناطق دهستان و طبرستان فصالحهم على أموال وأربعمائة حمار موقرة إضافة إلي الذهب [21] .

وكان من جملة الغنائم تاج به جواهر نفيسة وثمينة ، فأعطاه يزيد لأحد رجاله الذي تصدق به لسائل، فبعث يزيد المال لذلك السائل واسترد التاج منه[22].

تولي محمد بن القاسم الثقفي ثغر السند سنة 95 هـ / 713م ، حيث فتح مدينة الملتان فغنم الذهب الكثير [23] .

وصل ربح ومدخول الدولة الأموية في عمليات الفتوحات الإسلامية في بلاد ما وراء النهر والهند قرابة الستين ألف ألف درهم بينما كانت النفقات والميزانية التي أعدت في السابق على العمليات العسكرية على المنطقة المذكورة قد بلغت ألف وعشرين ألف ألف درهم [24] .

هذا فيما يتعلق بالمصادر المالية العينية والنقدية التي كانت تدخل على خزانة الدولة الأموية ببلاد الشام من الجبهة الشرقية والتي وُصفت بالطائلة والكثيرة جدا .

أما على صعيد الجبهة الغربية والتي تمثلت في بلاد الأندلس فكان نصيب الخزانة الأموية كبير ، حيث تنوع هو الآخر مابين العيني والنقدي فقد غنم كلا من القائد طارق بن زياد وموسي بن نصير تاج [25] الملك لوذريق [26] ، وُقفازه، وجميع الحلية التي كان يلبسها الملوك ، فأخذوا هذه الحلية بعد أن قتلوه [27]. إضافة إلي مائدة سليمان بن داوود التي كانت في مدينة طليطلة وهي عبارة عن خليط من ذهب وفضة وعليها أطواق لؤلؤ، وياقوت، وزبرجد [28] .

قيل إن طارق بن زياد كسر أحد أرجل هذه المائدة ثم بعثها إلى موسى بن نصير الذي أهداها إلى الوليد لكنه توفي قبل أن تصله [29].

ظل كلا من طارق وموسى مستمرين في عمليات الفتح لبلاد الأندلس، وأخذ الأموال، وقتل الرجال، وأسر النساء، والأطفال ، فغنموا شيئاً لا يُعد، ولا يوصف من الجواهر، واليواقيت، والذهب، والفضة ومن آنية الذهب، والفضة، والأثاث، والخيول، والبغال [30] .

هناك حادثة تاريخية ذكرها ابن كثير كانت قد وقعت في جزيرة سردينيا بعد فتحها سنة 92ه / 710م ، حيث عندما دخل الجيش الإسلامي للجزيرة المذكورة وضع النصارى مالهم في آنية ذهب، وفضة فألقوه في الميناء الذي لهم، والأموال الطائلة وضعوها في سقف الكنائس ، تم اكتشافها عندما "اغتسل رجل من المسلمين في ميناء الجزيرة ، فعلقت رجله في شيء، فأخرجه فإذا صحفة من فضة، وأخذ المسلمون جميع ما فيه، ثم دخلوا إلى الكنيسة، فنظر رجل إلى حمام فرماه بسهم، فأخطأه، ووقع في السقف فانكسر لوح، فنزل منه شيء من الدنانير، وأخذوا الجميع وازداد المسلمون غلولا، فكان بعضهم يذبح الهرة، ويرمي ما في جوفها، فيملؤه دنانير، ويخيط عليها وُيلقيها في الطريق، فإذا خرج أخذها
، وكان يضع قائم سيفه على الجفن ويملأه ذهباً " [31].

- <u>الخراج</u> [32]

يعتبر الخراج للدولة الأموية مصدر مهم في تغذية خزانتها بالأموال ؛ لذلك خصصوا له ديوان سُمي بديوان الخراج شبيه إلي حد كبير ببيت المال، حيث ازداد العمل؛ نتيجة شق الترع، وبناء الجسور، والسدود، والاهتمام بمشاريع الإرواء والزراعة [33] .

يعتبر معاوية بن أبي سفيان أول من أمر بتسجيل سجلات بمقادير الخراج والجزية في كل إقليم وحفظ تلك السجلات [34] ، حيث وصل خراج العراق في عهده إلي ستمائة ألف ألف وخمسة وخمسون ألف ألف درهم ، كما بلغ خراج بلاد فارس في عهده قرابة سبعين ألف ألف دينار ، وفي مصر بلغ الخراج في عهد عبد الملك بن مروان ألف ألف وثلاثة وسبعين ألف دينار ،وفي بلاد الشام بلغ في عهد هشام بن عبد الملك (101 - 125 ه / 724 – 743م) أربعمائة ألف مئة ألف ألف دينار [35] .

وقد بلغ الأمر بالأمويين وشدة حرصهم على استمرار الخراج أنهم لم يرحبوا بإسلام أهل الذمة وتحول أراضيهم الخراجية إلى عشرية، فعندما كتب عمال الخراج إلى والي العراق الحجاج يعلموه بأن الخراج قد انكسر وأن أهل الذمة قد اسلموا ، فأمر أن ترجع الأراضي العشرية التي كانت بالأصل خراجية إلى الخراج [36] .

هذا وقد زاد مقدار الخراج في عهد الدولة الأموية عن مقداره في عهد الخلفاء
الراشدين ؛ وهذا راجع إلي اتساع نطاق الأراضي الزراعية بعد عمليات فتح الإسلامي لبلاد المغرب والأندلس وبلاد ما وراء النهر والسند وغيرها ، وأيضا لعناية الأمويين بزيادة الخراج عن طريق الاهتمام بالتوسع في الإنتاج الزراعي وتخصيص جانب من الإنفاق لعام

لاستصلاح واستزراع الأراضي البور، والأراضي السهلية التي غمرتها المياه والتي كانت تعرف بالبوائح – وهي ما بين البصرة والكوفة – بإصلاح شبكات الّري وبناء السدود والعناية بالصرف حتى بلغت غلتها في عهد معاوية بن سفيان خمسة ملايين درهم سنويا _ 5000.000 [37] _.

كان للخراج عمال وقائمين على تجمعيه ، حيث تولي الموالي إدارته فمثلاً عُين سرجون الرومي على خراج دمشق، وابن أثال النصراني على خراج حمص [38] ، كما شارك الدهاقون [39] في جباية الخراج خاصة في العراق لخبرتهم ومعرفتهم بالأمور المالية، حيث لم يكن للعرب والمسلمين بعد خبرة ودراية بأحوال البلاد المفتوحة [40] وقد قام معاوية بن أبي سفيان بفصل ولاية الخراج عن الولاية العامة وخاصة فيما يتعلق بالعراق حتى يضمن أن يصله خراج الإقليم كاملا [41] _.

- الجزية

لم يسلم أهل الذمة في مناطق النفوذ الخاضعة للدولة الأموية سواء في الشرق أو في الغرب وحتى في بلاد الشام من سياسة جباية ضريبة الجزية العالية في القيمة ، حيث كان وراء القصد من هذه السياسة هو إثراء الخزانة الأموية بشكل أكبر وأكثر وتحقيق الرفاهية المثالية في العيش، هناك بعض الشواهد التاريخية التي تحاكي الظلم المالي الذي تعرض أهل الذمة ، حيث فُرضت ضريبة الزائدة والمضاعفة عن قيمتها على بعض نصارى العرب

في بلاد الشام من بني تغلب الذين كانوا يأنفون من دفع الجزية ؛ بوصفها دليلاً على الهوان والذلة ، فأرادوا اللحاق بأرض الروم أو مضاعفة الصدقة بدل الجزية ، وكان المسلمون لا يرضون من بني تغلب إلا الذهب والفضة وضعف ما يؤخذ من المسلم في الصدقة في أرضه وماشيته، وماله لأنه بدل الجزية [42] _.

اتبع الحجاج بن يوسف الثقفي والي العراق سياسة مالية جائرة أرهقت عامة الناس وأدت إلى سوء أحوالهم المعشية، وخاصة مع سكان القرى من أهل الذمة الذين يمتهنون الزراعة والرعي حتى بعد اعتناق الإسلام الذي رفع عنهم الجزية، مما دفعهم إلى ترك قراهم والهجرة إلى المدينة للالتحاق بالجيش فدخلوا في سجل العطاء كونه مصدراً مالياً مهماً وهذا انعكس سلباً على قلة واردات الأقاليم وقلة المحاصيل، الأمر الذي أغاض الحجاج فخالف سياسة الرسول والصحابة، ففرض الجزية على المسلمين الجدد، وفرض الخراج على الأراضي التي اعتنق أصحابها الإسلام وأجبرهم على العودة إلى قراهم[43]، وكان الحجاج يخاطب هؤلاء الناس: "انتم علوج وعجم، وقراكم أولى بكم..." [44].

ثار أهل الذمة في خراسان سنة 100هـ/718م ؛ بسبب السياسة التعسفية المالية الغير عادلة في فرض الجزية فأرسلوا وفداً برئاسة صالح بن طريف ؛ باعتباره من رجال الدين المشهود لهم في حل أي معضلة تتعلق بالمسائل الدينية إلى دار الخلافة بدمشق للقاء الخليفة عمر بن عبد العزيز (99 – 101هـ / 717 – 720م) لتقديم شكوى ضد متجاوزى فرض الجزية بأخذها من عشرين ألف مقاتل، وعلاوة على ذلك فهم يقاتلون بلا عطاء ولا أرزاق، فأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز والي خراسان الجراح بن عبد الله الحكمي[45] بإسقاط الجزية عن الذين أسلموا من أهل الذمة وصرف لهم الأعطية والأرزاق[46] ، عقب ذلك بزمن أرسل عمر بن عبد العزيز

بكتاب إلى واليه الجديد الجراح بن عبد الله على خراسان الذي كان يأخذ الجزية من أهل الذمة الموالي بعد إسلامهم فقال له : « أنظر من صلى قبلك فضع عنه الجزية " رد عليه الجراح بالقول :" إن الناس قد سارعوا إلى الإسلام وإنما ذلك نفورًا من الجزية و إن الله بعث محمد ﷺداعيا ولم يبعثه جابيًا "[47] ، عقب هذا الرد تم عزل الجراح بن عبد الله الحكمي عن ولاية خراسان [48].

أثناء فترة خلافة الخليفة عبد المالك بن مروان (65 _ 86 ه / 685 _ 705م) أمر أخاه عبد العزيز في مصر بأخذ الجزية دينارا عن كل راهب ، « وهي أول جزية أخذت من الرهبان ؛ بسبب كثرة تلبس الناس بثوب الرهبنة تخلصا من دفع الضرائب، فانتبه الأمويون لذلك و اتخذوا هذا الإجراء[49].

- مصادرة أموال الولاة والعمال في الولايات التابعة للأمويين في المشرق والغرب الإسلامي

تشكل مصادرة الأموال من الموارد التى تدخل للخزانة في دمشق ؛ لأنها هي الوسيلة التي أتخذها الخلفاء لاسترداد الأموال التي استولى عليها بعض من موظفي الدولة، ولا تعد الأموال المحصلة من المصادرات مصدراً مالياً كبيراً للدولة الأموية، لقلتها بالقياس إلى واردات الدولة الوفيرة بل استخدم لأغراض سياسية؛ لهذا أوجدوا [50] دار الاستخراج.[51].

قام معاوية بن أبي سفيان بمحاسبة زياد بن أبيه الذي كان في بلاد فارس عن الأموال التي بحوزته عندما تولي الخلافة الإسلامية بدمشق ، فأرسل إليه المغيرة بن شعبة الذي استطاع إقناعه بالقدوم إلى الشام بعد أن أعطاه الأمان من قبل معاوية، شرط أن يُقّدم تفاصيل عن الأموال التي كانت معه.[52] فقدم زياد سنة 42 ه/622م إلى معاوية في دمشق وبيّن أوجه صرف المال ووقع الصلح بينهما على أن يؤدي زياد لمعاوية ألف ألف درهم (مليون)[53]، وقيل مليونا درهم.[54].

كانت الأسباب الرئيسية وراء تصرف معاوية بن أبي سفيان مع ابن أبيه حول مسألة اخذ الأموال منه تكمن في الضغط عليه وإرغامه على إعطاء البيعة له، لأن تحصن زياد بقلاع فارس ومعه الأموال ارّق معاوية، وهذا ما عبر عنه بقوله: "داهية العرب ومعه الأموال متحصن بقلاع فارس، يدبر ويتربص الحيل، ما يؤمنني أن يبايع لرجل من أهل هذا البيت فإذاً هو أعاد علي الحرب جَذعة".[55]

لم يكتفِ معاوية بما يأتيه من الواردات بل عمد إلى استصفاء ما كان للملوك من ضياع وتصييرها لنفسه وأتباعه وإقطاعها أهل بيته ابتدأ من أراضي العراق والشام والجزيرة العربية واليمن وحتى مكة والمدينة، واستغل هذه الأموال في صِلاته وجوائزه لتثبيت الحكم وقمع مناوئيه .[56]

كما نقل بيت المال من الكوفة إلى دمشق، وزاد من عطاء أهل الشام لأجل كسب ودهم وولائهم، وأنقص عطاء أهل العراق لإذلالهم وتخويفهم، حتى فوض لنفسه كل شيء وهذا واضح من خلال قوله:" إن الأرض لله وأنا خليفة الله، فما أخذ من الله فهو لي، وما تركته كان جائز لي"[57].

وبعد القضاء على ثورة عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث سنة (83هـ/702م) أرسل يزيد بن المهلب الأسرى من إتباع ابن الأشعث إلى والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي، وكان بينهم فيروز بن الحصين صاحب الأموال الكثيرة، فطالبه الحجاج بإعطاء أمواله، وأذاقه أنواع مختلفة من العذاب بواسطة إيذاء جسمه بالقصب الفارسي المشقق ثم ينضح عليه الخل لإجباره على استخراج أمواله، لكنه تجلد للمصيبة ورفض إعطاء الأموال،[58] ومن شدة العذاب الذي أنزل فيه ولإشرافه على الموت، طلب فيروز بن الحصين من الموكل بحبسه وعذابه أن يخرجه للناس ليتيقنوا بعدم موته ويطالبهم بجمع أمواله التي في ذمتهم، وبعد جمعها أسلمها إليكم، ولما عرف الحجاج بطلبه أمر بإخراجه للناس قال: "أنا فيروز بن الحصين، أن لي عند أقوام مالاً، فمن كان لي عنده شيء فله وهو منه حلٌ، فلا يؤد أحد درهماً، ليبلغ الشاهد الغائب"[59]، فلما سمع الحجاج بذلك أمر بقتله،[60] وكان السبب وراء رفضه دفع المال تيقنه من أنّه سوف يقتل بسيف الحجاج ورغب في عدم جمع ماله ودمه عند الحجاج،[61] وما يؤكد ذلك طلبه من يزيد بن المهلب عندما قبض عليه أن لا يرسله أسيراً للحجاج خوفاً من سطوته[62].

وبعد أن عُزِل يزيد بن المهلب عن ولاية خراسان سنة (85هـ/704م) عُيّن بدلاً عنه أخاه المفضل وذلك خوفاً من الفتنة[63]، وسارع الحجاج إلى مطالبة يزيد بالأموال التي كانت بحوزته، وكانت هذه سياسة الخلفاء الأمويين وولاتهم ومنهم الحجاج خوفاً من تعاظم نفوذ هؤلاء القادة والولاة في أن تكون لهم السيطرة على الحكم، لان السيطرة السياسية يجب أن تكون مدعومة بالمال الذي يتاح إلى القادة لأداره شؤونهم المختلفة وإعطاء الرواتب والهبات إلى جنودهم، وبعد أن تمكن من القبض على يزيد أودعه السجن، فعُزل المفضل عن ولاية خراسان وسُلمت إلى قتيبة بن مسلم الباهلي،[64]وتعرض يزيد إلى أنواع من العذاب، فسمعت أخته هند بنت المهلب زوجة الحجاج بن يوسف الثقفي صوت أخيها يُعّذَب، فصاحت وطلبت لأخيها الشفاعة، من الحجاج فطلقها، وطالبه بأداء ستة ملايين درهم كانت بحوزته أدى منها يزيد ثلاثة ملايين درهم، ثم تمكن من الهروب مع أخوته من سجن الحجاج واحتمى عند سليمان بن عبد الملك(96 – 99 هـ / 714 – 718 م) [65] ، والذي أعاده إلي ولاية خراسان سنة 97 هـ/ 715م وأمره بتتبع عمال الحجاج بن يوسف الثقفي ومصادرة أموالهم وتعذيبهم ، ومن هؤلاء يزيد بن أبي مسلم الذي تولي ولاية العراق بعد الحجاج [66].

كذلك قام الخليفة سليمان بن عبد الملك بعزل موسي بن نُصير عن ولاية المغرب الأدنى وطالبه بتسديد مبلغ وقدره مائة ألف دينار ، وتعيين والياً بديلا عنه صار هو الآخر متتبع لموسي بن نصير وابنه ورفاقه بأمر من الخليفة سليمان ومصادرة أموالهم [67].

خُلاصة البحث

بعد دراسة موضوع المداخيل المالية للدولة الأموية بدمشق من خلال المناطق التابعة لها في المشرق والغرب الإسلامي تتضح مجموعة من النتائج منها :

- شكلت غنائم الفتوحات الإسلامية الركيزة الأساسية التي اعتمدت عليها الدولة الأموية بدمشق ، حيث تنوعت بين المعادن النفيسة ، والنقود العينية .
- يرجع السبق إلى الدولة الأموية في تنظيم المداخيل المالية وتقييدها من خلال السجلات ، التي دونت فيها الأموال التي يجمعها الولاة في الأمصار لمعرفة الوارد والصادر .
- حرص الأمويون على زيادة الخراج الذي زاد في عهدهم أضعافاً كبيرة، عن طريق الاهتمام بالتوسع في الإنتاج الزراعي وتخصيص جانب من الإنفاق العام لاستصلاح الأراضي الزراعية.
- اتبع ولاة الدولة الأموية سياسة جائرة في جمع الجزية ولم يسلم المسلمون الجدد من هذه الضريبة فكان ذلك سبباً مباشراً في قيام العديد من الاحتجاجات والثورات في الأقاليم التابعة للدولة.
- ـ يتضح من خلال البحث إن خلفاء الدولة الأموية لجأوا إلي مصادرة أموال الولاة والعمال واعتبروها مصدر من مصادر الدخل للدولة في دمشق ، ولكن الغاية الحقيقية من وراء ذلك هي وضع حد لهؤلاء الولاة خوفاً من استقلالهم بالأقاليم في المشرق والمغرب ، أو إرغامهم على تقديم الولاء والبيعة لهم ولأولادهم ، من هنا حرص الخلفاء على مراجعة سجلات الولاة والاطلاع على الإيرادات والمصروفات .

الهوامش والمراجع

(i)[i] هو معاوية بن أبو سفيان بن حرب صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ولد قبل البعثة المحمدية بخمس سنين، وقيل بسبع، وقيل بثلاث عشرة ، له من الأخوة يزيد بن أبي سفيان ، و عتبة بن أبي سفيان ، و عنبسة بن أبي سفيان . ومن الأخوات أمهات المؤمنين أم المؤمنين أم حبيبة بنت أبي سفيان ، و أم الحكم بنت أبي سفيان ، و عزة بنت أبي سفيان ، و أميمه بنت أبي سفيان، كان والياً على الأردن في عهد الخليفة عمر بن الخطاب سنة 21 هـ / 641 م وبعد وفاة أخيه يزيد بن أبي سفيان من طاعون عمواس، ولاه الخليفة عمر ولاية دمشق وما يتبع لها من البلاد، ثم جمع له الخليفة عثمان بن عفان على ولاية الشام كلها، فكان من ولاة أمصارها.

ابن عساكر ، تاريخ دمشق ، ج 23، دار الفكر، القاهرة ، 1999م ، ص 435 ، ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة ، ج7، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، 1988م ، ص 281 ، العسقلاني ، الإصابة في معرفة الصحابة ، ج6، دار الكتب العلمية، القاهرة ، 1987م ، ص147.

(ii) الذهبي ، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، ج4 ، تح : بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1990م ، ص 17.

(iii) تقع القيقان بالقرب من طبرستان.

ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، مادة القيقان ، ج 4، دار صادر ، بيروت ، 1988م ، ص 44.

(iv) الذهبي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص 17.

(v) مفردها برذون ، وهى البغال والخيل من الفصيلة الخيلية ، عظيم الخلقة ، غليظ الأعضاء ، قوى الأرجل عظيم الحوافر .

المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ط2، 2004م ، ص 221.

(vi) الذهبي ، المصدر السابق ، ج4 ، ص17.

(7) ابن الجوزى ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ج3 ، تح : محمد عبد القادر عطا وآخرون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1987م ، ص 77. 78.

(8) الملتمان : مدينة تقع في آخر بلاد السند مجاورة لبلاد الهند وتمثل إحدى مدن باكستان الحالية.

الإدريسي ، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، مج 2، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، 2000م ، ص44، الحميري، الروض المعطار في خبر الأقطار ، تح : إحسان عباس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1989م ، ص59.

(9) هي من ثغور بلاد خراسان ، قيل إنها تقع في بلاد الترك تمتاز هذه بثروة نباتية ومعدنية ، حيث يكثر فيها معدن الحديد .
الحميري ، المصدر السابق ، ص489.

(10) تمت توليته على بلاد خراسان من قبل زياد بن أبيه فسكن مرو وسجن بها بعد اختلافه معه ومات بقيوده.
السخاوي ، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة ، ج 1، نشره : أسعد طرابزوني الحسيني ، (د. م) ، 1980م، ص302.

(11) الطبري ، تاريخ الرسل والملوك ، ج6، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، (د.ت) ، ص 250.

(12) ابن الجوزي ، المصدر السابق ، ج3 ، ص 71.

(13) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، ج4 ، دار صادر ، بيروت ، 1980م ، ص89.

(14) هي عبارة عن بلدة بين مدينة بخارى ونهر جيحون ، تمتاز هذه المنطقة بكثرة المزارع و القرى ، إضافة إلي كثرة الرباطات والتي بلغ عددها قُرابة الألف رباط.
ياقوت الحموي ، المصدر السابق ، مج 1 ، مادة بيكند ، ص533.

(15) ابن الأثير ، المصدر السابق ، ج4 ، ص89.

(16) الطبري ، المصدر السابق ، ج6، ص 253.

(17) ابن حمدون ، التذكرة الحمدونية ، ج7 ، دار صادر ، بيروت ، 1996م، ص 469.

(18) الطبري ، المصدر السابق ، ج6 ، ص 255.

(19) يقع هذا الإقليم بين طبرستان وخراسان .
ياقوت الحموي، المصدر السابق ، مادة جرجان ، مج 1 ، ص 88.

(20) ابن الجوزى ، المصدر السابق ، ج4 ، ص 251.

(21) المقدسي ، البدء والتاريخ ، ج6، مكتبة المثني بغداد _ مكتبة الخانجي القاهرة ، (د _ ت)، ص 42_ 43.

(22) المقدسي ، المصدر السابق ، ج6 ، ص 42 _43.

(23) الحميرى ، المصدر السابق ، ص 333.

(24) ابن الأثير ، المصدر السابق ، ج4، ص 484.

(25) الطبري، المصدر السابق ، ج6 ، ص 486.

(26) حكم اسبانيا خلال الفترة 710_ 712م تمت هزيمته على يد الجيش العربي الإسلامي عند توجه لفتح المنطقة سنة 92هـ / 712م.
حول هذا الموضوع يُنظر إلي ابن عذارى ، البيان المُعرب في أخبار أهل الأندلس والمغرب ، ج2 ، دار الثقافة ، بيروت ، (د. ت)، ص 55.

(27)الطبري، المصدر السابق ، ج6 ، ص 486.

(28) ابن الجوزى ، المصدر السابق ، ج1، ص 167.

(29) اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي ، ج2، دار صادر ، بيروت ، 1986، ص 284.

(30) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج3 ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، 2000م ص222.

(31) البداية والنهاية ، ج3، ص331 _ 332.

(32) الخراج هو شي يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم ، كذلك هو الضريبة التي تفرض على ما تخرجه الأرض .
ابن منظور، لسان العرب ، ج 2 ، مادة خرج ، دار الفكر ، القاهرة ، 1988م، ص55.

(33) الماوردي ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، تح : أحمد مبارك البغدادي ، مكتبة دار ابن قتيبة ، الكويت ، 1979م ، ص73.

(34) أحمد لبيد إبراهيم ، الدولة العربية الإسلامية في العصر الأموي ، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي ، بيروت ، 2014م ، ص152.

(35) المقدسي ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 22.

(36) احمد لبيد إبراهيم، المرجع السابق ، ص.15

(37) حسين عطوان ، الأمويون والخلافة، دار الجبل ، عمان ، 1986م، ص 194.

(38) الجهشياري ، الوزراء والكتاب، تح :مصوفي السقا وآخرون، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ، 2004م ، ص455.

(39) مفردها دهقان وتعني التاجر او الزعيم ، واصل هذه الكلمة فارسي مُعرب وتطلق على كثير المال ، ويعود تاريخ مهنة الدهاقة إلي الدولة الساسانية ببلاد فارس .
الزبيدي ، تاج العروس من جواهر القاموس ، ج35 ، تح : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، القاهرة ، 2000م ، ص 49، ابن زكريا ، معجم مقاييس اللغة ، ج4 تح : عبد السلام محمد هارون ، اتحاد الكتاب العرب، القاهرة ، 2002م ، ص 136، ابن الجوزى ، المصدر السابق ، ج1 ، ص 325.

(40) ابن سلام ، الأموال ، تح: محمد عمارة ، دار الشروق ، القاهرة ، 1979 م ، ص 266.

(41) فتحية النبراوي، تاريخ النظم والحضارة الإسلامية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2019م ، ص35.

(42) خليل حسين محمد ، أضواء جديدة على تنمية بيت المال في العصر الأموي (41 – 132هـ) ، مجلة آداب الفراهيدي ، العراق ، ع 18 ، 2014م ص.16

(43) عبد العزيز الدوري، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007 م ، ص 33.
(44) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج3، تح : مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1986م ، ص 412..
(45) الجراح بن عبد الله الحكمي: ولد في تهامة وهو من قبيلة مذحج ، اشترك في الفتوحات الإسلامية ، عمل مع الحجاج بن يوسف الثقفي ،كان والياً على البصرة خلال الفترة (87-96هـ/ 537 – 714م و واسط ثم خراسان.
الذهبي، تاريخ الإسلام ، ج7 ، ص 13.
(46) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، ج4 ، ص 106.
(47) الطبري ، المصدر السابق ، ج3، ص59.
(48) برهان الدين دلو، جزيرة العرب قبل الإسلام (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) ، دار الفارابي ، بيروت ، 2004 م ، ص 58.
(49) جرجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، ج4 ، مؤسسة هنداوي ، لندن ، 2013 م ، ص 66 .
(50) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1983 ، ص303.
(51) دار الاستخراج: تسمي بدار العذاب الذي كان العمال يعذبون فيها، صاحب الاستخراج: هو الموكل باستيفاء أموال من اتهم باختلاس مال الدولة من الوزراء والكتاب والولاة والجباية، وكان يستخدم كل ما لديه من وسائل التعذيب والإرهاق ليستخرج هذه الأموال.
ينظر: الجاحظ ، البرصان والعرجان والعميان والحولان ، تح: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، 1992م ، ص 422 ، المعجم الكبير ، ج6 مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 2004م ، ص 180.
(52) الطبري،المصدر السابق ، ج 5 ،ص 178
(53) ابن الأثير، المصدر السابق ، 3/20-21.
(54) مؤلف مجهول، تاريخ الخلفاء، باريس ، 1857م ، ص 141.
(55) ابن عبد ربه، المصدر السابق ، ج 5 ، ص 249
(56) اليعقوبي، المصدر السابق ، ج2 ، ص 612.
(57) المسعودي، مروج الذهب، ج3 ، تح : كمال حسن مرعي ، المكتبة العصرية ، القاهرة ، 1977م ، ص 34.
(58) ابن مسكويه ، تجارب الأمم وتعاقب الهمم ، تح : سيد كسروى حسن ، ج2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2002م ص 240 .
(59) المصدر نفسه والجزء والصفحة .
(60) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج3 ، ص 509 .
(61) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، 6/379؛ م
(62) الابشيهي، المستطرف من كل مستطرف،ج1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1988م ، ص 144.
(63) الطبري، التاريخ الرسل والملوك، 6/395.
(64) ابن أعثم الكوفي ، الفتوح، ج7، تح : على شيري ، دار الأضواء ، بيروت، 1999م، ص 135 .
(65) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 4 ، ص 25 .
(66) ابن مسكويه ،المصدر السابق ، ج2 ، ص .244
(67) اليعقوبي ، المصدر السابق ، ج2، ص220.